ولهذا مثلها للنون ولان الشان في المثلين تغيير الاول ورجح الداني وضبطه فوجه الوجه هو ما
اشار اليه الناظم من التغيير في الحاق الياء ابدع بنقل المد عليها هكذا النبيين وعدم الحاقها
الحاقها ايضا وتعرض عندها مدا هكذا النبيين فقوله ان شئت ان تلحق يعني وان شئت الا تلحق والمراد
ان شئت ان تلحق الاولى وان شئت ان تلحق الثانية كما توهمه من لم يفهم كلامه لان ذلك الحكم تقدم للناظم
الكلام عليه في الرسم ومما يشمله كلام الناظم هنا ليسوءوا لانه اجتمع فيه مثلان اولاهما ساكن
والثانية دال على الجمع وهو مما اجتمع فيه واوان الاولى عين الكلمة وهي اثر بعد السين والثانية ضمير
الجمع وهي اثر بعد الهمزة واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة لئلا يجتمع واوان اذ الهمز الفاصل
بينهما غير موجود خطا واختار قوم ثبوت الاولى لتوسطها وكونها اصلية ولان الثقل جاء
بالثانية وقد سقطت في بعض القراءات واختار اخرون ثبوت الثانية لانها جيء بها لمعنى ولان الشان
في المثلين تغيير الاول وصرح الناظم في الرسم بترجيح هذا المذهب تابعا للداني وغيره في ذلك وضبطه
على هذا المذهب هو ما اشار اليه الناظم من التغيير في الحاق الواو بعد وجعل المد عليها لوجود سببه
هكذا ليسوءوا وعدم الحاقها بعد ونعوضها مدا هكذا ليسوءوا فقوله ان شئت شرط حذف جوابه
اي فالحق ومفهوم الشرط يعطي انك ان شئت الا تلحق وهو كذلك حسبما يفسر لابد كلامه وما التي
اضيف اليها اول اما موصولة واما نكرة موصوفة وهي واقعة على شيء والثاني مبتدا وخبره فقد خلا
والجملة صلة او صفة والضمير فيه عائد على ما من اعادته للفظها او عائد على المعنى المراد بها الياء
بمعنى مراد وعلامة حال من ضمير دخل واحسن الناظم في قوله علامة الجمع اذ لو قال ضمير جمع
لخرج منه النبيين او لو قال علامة اعراب لخرج منه ليسوءوا فاتى بعبارة شاملة للقسمين وان في قوله
ان اصلا مفتوحة الهمزة زائدة على مذهب من لا يمنع زيادتها بموضع واصلا معطوف على فقد خلا
وسبك الكلام ان شئت ان تلحق والمثلين الثاني منهما دخل عليه علامة الجمع او اصلا ابو صير اصليا
فالحق وقوله نحو خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو ثم قال **ثم ما اولاهما عين مع التشاكل**
كما هنا الغاوون يعني ان المثلين اللذين غير الاول منهما كيلوون حكم ثانيهما حكم او التبس
بهذا الذي تقدم له وهو التغيير في الحاقه وعدم الحاقه وهذا هو القسم الثالث عند الناظم وقد
اجتمع فيه واوان احدهما عين الكلمة وهي الاولى والاخرى علامة الجمع واتفقت المصاحف
على كتبه بواو واحدة لئلا يجتمع مثلان واختار قوم حذف الاولى لان الثانية جيء بها لمعنى
ولان

ولان الشان في اجتماع المثلين تغيير الاول واختار قوم حذف الاولى لان الثانية لما ثقل
بها وقع ولكونها في الطرف في نحو باؤوا وفي حكم الطرف في نحو يلوون ولكون الاولى اصلية وتحصنت
بالحركة واذا حذفت لم يبق ما يدل عليها بخلاف الثانية اذ تدل عليها الضمة وقد سبق للناظم
في الرسم على اختيار هذا المذهب واشار هنا الى انه يجوز في ضبطه على هذا المذهب وجهان
احدهما الحاق الواو الثانية بالحمراء هكذا يلوون والثاني ترك الحاقها لدلالة الضمة عليها هكذا
نعم لدلالة ظاهره يعطي بقاء موضع الواو المحذوفة خاليا وقال ابو داوود ان شئت الحقت
الواو وان شئت تركتها وجعلت في موضعها مدا هكذا يلوون وفي بعضها ان فيه
ثلاثة اوجه والذي عندي ان كلام ابي داوود مفسر لكلام الداني فليس فيه الا وجهان والله اعلم
وما من قوله ثم ما موصولة واقعة على المثلين اي ثم المثلان اللذان اولاهما ضمة وهي مبتدا واولاهما
مبتدا ثان وضمة خبره والجملة صلة والمجرور في خبر مبتدا محذوف اي بالحكم في الثاني وكما في
محل الخبر وما موصولة وصلتها محذوف لدلالة السياق عليها تقديره ما تقدم في الحكم في
الثاني كما تقدم في اول المثلين في ترءا وما معه هكذا اعربه بعضهم بحذف المبتدا وحذف
الصلة والاولى عندي ان تكون ما زائدة والمجرور بالكاف اسم الاشارة الذي بعده والكاف ومجرورها
والخبر في المجرور قبله والاخرى في الكلام والتقدير في الثاني نحو هذا والجملة على التقدير خبر
عن المثلين الاول الذي صلة والرابط محذوف تقديره منهما او اللام عوض من الضمير وعبر باولاهما
بتانيث الثانية ثم عبر بالثاني بصيغة المذكر لان الحروف تذكر وتؤنث وكيلوون خبر مبتدا
محذوف اي وذلك ثم قال **وان شددت كنحو الاميين** يعني ان اول المثلين اذا كان
مشددا نحو الاميين فان حكمه حكم الذي قبله في انك في الثاني بالخيار في الحاقه وترك الحاقه وهذا
هو القسم الثالث عند الناظم على ما قدمنا ومفعول شددت مقدر اي اول المثلين وجواب
الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه في الثاني الى اخره واراد بذلك انك ان شئت اول المثلين
وتحذف الثاني حسبما اختاره ابو داوود للحجج التي تقدمت في الكلام على ضبط ... وانت مخير
في الحاق الياء المحذوفة بالحمراء وفي ترك الحاقها لدلالة الكسرة عليها لان تجعل في موضعها
مطة على ما قدمنا في يلوون وصورة الوجه الاول هكذا الاميين وصورة الثاني هكذا الاميين
لان هذا مقتضى ظاهر كلام المقدمات لان الذي تقدم للناظم لابد من الحاق الثانية اذا حذفت في هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)